

تَعَدُّ الأَوْجِهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي فَتْحِ الْمُعَلَّقَاتِ لِأَبْيَاتِ السَّبْعِ الْمُعَلَّقَاتِ لِلْفَاكِهِيِّ ت ٩٨٢ هـ"
الكلمات المفتاحية : تعدُّ ، أوجه ، فتح.

البحثُ مستلٌّ من رسالة ماجستير

أ . م . د حسين إبراهيم مبارك
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية
المديرية العامة لتربية ديالى
Naseer.Lateef@yahoo.com Hosaen.ALtamemy@yahoo.com

الملخص

عني الفاكهي بدراسة أبيات السبع المعلّقات، لما فيها من ابداعٍ وجودةٍ وإتقانٍ على مستويات اللغة والنحو والأدب والبلاغة والنقد والتاريخ، وقد تناول كثير من الشراح والعلماء هذه المعلّقات بالشرح والتفسير والتوجيه اللغوي والنحوي، ومن المعلوم أنّ زين الدين عبد القادر شهاب الدين أحمد الفاكهي من أسرةٍ مكّيةٍ كان لها شأنٌ كبير في العلم، من أبناء عليّ ابن محمد الفاكهي (مكّي) ت ٩٧٢ هـ، الذي شهد له بالعلم، وكان الفاكهي أديباً شاعراً محباً للأدب، وساهم في تنشيط الساحة الأدبية في عصره، جاء من بعدهم بشرحه (فتح المُعَلَّقَاتِ لِأَبْيَاتِ السَّبْعِ الْمُعَلَّقَاتِ (مُلبياً رغبةً والي الحجاز آنذاك الشريف بن محمد بن بركات) ت ٩٩٠ هـ)، وكثرت الشواهد النحوية في شعر المعلّقات برواياتها المختلفة، ودراسةً بهذا الكم الهائل من الأبيات الشعرية لا تكاد تخلو من مظاهر منهجية، فمن تلك المظاهر عنايته بتعدد الأوجه الإعرابية لكثير من الألفاظ الواردة في المعلّقات، إذ اتبع الفاكهي في معالجة هذه الظاهرة منهجاً تقويمياً، فهو يذكر تارة الأوجه الإعرابية دون أن يرجح بينها، وتارة يذكرها مع الترجيح مستعملاً ألفاظاً في الدلالة على الترجيح، نحو: الاختيار، والأجود، والأصحّ، والأظهر، والجيد، وتارة يذكرها راداً عليه بعبارات، نحو: على تعسف، وعندني لا يتعين، وتكلف بعيد، وعلى ضعف، وفيه بعد، واحتج بالروايات جميعها. وإنّ هذه الظاهرة تُعدُّ من مظاهر الثراء اللغوي الذي انمازت به اللغة العربية.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرفِ الخلقِ وسيّدِ المرسلين، البشيرِ النَّذِيرِ، والسَّراجِ المُنِيرِ، أبي القاسمِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ بيتهِ الطَّيِّبينِ الطَّاهِرِينَ، وصحبهِ العُرِّ الميامين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ وبعد ...

فقد حظي شعر المعلقات خاصة، والشعر الجاهلي عامة بمكانة مرموقة بين مآثر العرب الشعرية، إذ يعدّان أهم مصدر من المصادر التي يعتمد الباحثون عليها في دراستهم، وهو من أعلى مراتب الكلام التي يصحّ الاستشهاد بها بعد القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف. فقد حظيت أبيات المعلقات بجهود العلماء وعنايتهم قديماً وحديثاً، لما تتمتع به من أهمية بالغة بالنسبة إلى الشعر الجاهلي، ويدرك هذه الأهمية المعنى بدراستها، ومن مظاهر عنايتهم بها اعتمادهم عليها في بناء القاعدة النحوية، وتقعيدها، أمّا إذا جاء بعض ما ورد في المعلقات مخالفاً للقاعدة النحوية، فعند ذلك يحاول النحاة توجيه هذا الشاهد إلى وجوه نحوية موافقة لأقيستهم وضوابطهم، وكان ذلك حافزاً لي على دراسة نحوية قوامها تعدد الأوجه الإعرابية في أبيات المعلقات. وقد قسّمت بحثي هذا على مقدّمة وثلاثة محاور:

المحور الأول: تحدّثت فيه عن الأوجه الإعرابية التي اكتفى بعرضها من دون ترجيح، وخصّصت المحور الثاني للأوجه الإعرابية التي رجّحها الفاكهي مع الترجيح مستعملاً ألفاظاً للدلالة على الترجيح، وعقدت المحور الثالث لما ردّه الفاكهي من أوجه إعرابية، ثمّ ختمت بحثي ببيان أهم النتائج التي توصلت إليها .

وقد اعتمدت في كتابة هذا البحث على مصادر عدّة، أهمها شروح المعلقات، وكتب النحو ككتاب سيبويه، وكتب ابن مالك، وأبي حيان وغيرها، سائلاً الله تعالى أن ينفعني بما علمني، إنّه وليّ ذلك، والقادر عليه.

المحور الأول

ما اكتفى بذكره من دون ترجيح

أشار الفاكهي في شرحه إلى جملة من الألفاظ التي يجوز فيها أكثر من وجه إعرابي، إلّا إنّه عرضها من غير ترجيح، من ذلك إجازته ثلاثة أوجه إعرابية في لفظة "مُسَحَّجاً" في قول لبيد بن ربيعة:

أَوْ مُلْمَعٌ وَسَقَتْ لِأَحْقَبَ لَاحَهُ طَرَدُ الْفُحُولِ وَضَرْبُهَا وَكِدَامُهَا
يَعْلُو بِهَا حَدَبَ الْإِكَامِ مُسَحَّجاً^(١) قَدْ رَابَهُ عَصِيَانُهَا وَوِحَامُهَا^(٢)

الأول نصب على الحال من الضمير (في) يعلو، والثاني الرفع على الفاعلية من الفعل المذكور^(٣) أمّا الفاكهي فقد اكتفى بالقول وهو واضح. والثالث الخفض على النعت لأحقب^(٤)، وهذه الاحتمالات الثلاثة، التي أوردها الفاكهي قال بها من سبقه من الشراح، إذ ذكر ابن الأنباري (ت 328 هـ) (وجهين منها قال ((: ويروى "مسحج" بالرفع. فمن نصبه، نصبه على

الحال مما في يعلو .ومن رفعه، رفعه بيعلو .⁽⁶⁾ ((أمّا التبريزي) ت502 هـ (فقد نقل عن النحاس) ت338 هـ (الأوجه الإعرابية الثلاثة التي ساقها الفاكهي⁽⁷⁾، وكذلك جاء في فتح الكبير المتعال إلا أنه أجاز في جرّ) مُسَحَّج (وجهين الأول النعت لـ) أحقب (كما نقلنا عن الفاكهي، والآخر البديل من) أحقب .⁽⁸⁾ (وخلصة القول إنّ الفاكهي سار على نهج من سبقه من الشراح بالاكْتفاء بتعدّد الأوجه الإعرابية لهذه اللفظة) مُسَحَّج (من غير اشارةٍ إلى علّة التّرجيح أو تفضيل وجه على آخر، أو بيان المعنى المترتب على الأوجه الإعرابية الثلاثة .

وجوّز في إعراب" عذب "و" لذيد "من قول عنترة وجهين :

إِذْ تَسْتَبِيكَ بذي غُرُوبٍ وَاضِحٍ عَذِبٌ مُقْبَلُهُ لَذِيذِ الْمَطْعَمِ⁽⁹⁾

الجر والرفع ومُقْبَلُهُ :مرفوع بـ" عذب"⁽¹⁰⁾ (("، وهذان الاحتمالان، اللذان أوردهما الفاكهي، سبقه إلى أحدهما ابن الأنباري فبيّن أنّ "عَذْبًا" نعتٌ ثانٍ لذي وهو مجرور، والمقبّل رفع بمعنى عذب، ولذيدٍ نعت لذي أيضاً⁽¹¹⁾، وإلى هذا ذهب النحاس، وجوّز فيه وجهاً آخر هو الرفع على أنّه خبر مقدّم، ومقبّله مبتدأ مؤخر، ولذيد خبر ثان، فالمعنى مُقْبَلُهُ عَذِبٌ لَذِيذُ الْمَطْعَمِ⁽¹¹⁾، ووافقه التبريزي في هذا التأويل .⁽¹²⁾ وخلصنا ما يقال إنّ الفاكهي لم يكن معنياً باختيار وجهٍ من هذه الأوجه، والإتيان بالمعنى والإعراب المترتبين على كلّ وجه، وإنّما اكتفى بذكر الوجهين بإشارةٍ عامةٍ من دون ترجيح .

وأجاز في" أيّ "من قول عمرو بن كلثوم وجهين :

وَمِمَّا قَبْلَهُ السَّاعِي كَلِيْبٌ فَأَيُّ الْمَجْدِ إِلَّا قَدْ وَلِينَا⁽¹³⁾

النصب والرفع إلاّ أنّه يحيل القارئ في توجيه الرفع والنصب إلى ما ذكره النحاس⁽¹⁴⁾، وهذان الاحتمالان، اللذان أوردهما الفاكهي، قد قال بهما الشّراح من قبل، فبيّن ابن الأنباري أنّ من رفعها جعله مبتدأ، والتقدير "فأيّ المجد إلاّ وقد ولينا، أي بما عاد من الهاء المضمره، نحو قولنا :ما عبد الله إلاّ أضرب، أي :ما عبد الله إلاّ أضربهُ، ونُسِبَ هذا القول للكسائي، ونصب عبدالله خطأ .ثم أورد الأنباري روايةً لأبي عمرو والأصمعي بنصب أيّ، إلاّ إنّهُ أيدّ رواية الكسائي؛ محتجاً من أنّ" إلاّ "تمنع ما بعدها من نصب ما قبلها .⁽¹⁵⁾ وأشار النحاس الذي ذكر الاحتمالين، وبيّن أنّ الرواية عند أكثر أهل اللّغة مثل أبي عمرو والأصمعي (بنصب أي بـ) ولينا،) ثم ذكر أنّ بعض النحويين (كـ) الكسائي والفراء (زعموا إنّهُ لا يجوز بدعوى من أنّ" إلاّ "تمنع ما بعدها من نصب ما قبلها؛ لأنّها أداة مانعة .⁽¹⁶⁾

يتضح فيما سبق أنّ الفاكهي يوجّه النصّ متبعًا في ذلك النحاس، وقد رأيناه كثيرًا ما يحيل إليه وإلى غيره من الشراح الذين سبقوه، إذ وجدناه كثيرًا ما كان يكتفي بالإحالة إلى شروحهم من غير تفصيل للأوجه التي يحتملها البيت في المعلّقة. ولعلّ السبب في ذلك راجعٌ إلى أنّه لا يريد تكرار ما ذكره الشراح، ونرى أنّ هذا منهجٌ علميٌّ غايةً في التحقيق والتدقيق⁽¹⁷⁾، بل كان يذكر أمورًا كثيرةً تخصّ البلاغة واللغة، وتوجيهات نحوية لم يذكرها من سبقه طلبًا للفائدة وتجنبًا للإطالة.

المحور الثاني

ما رجّحه من الأوجه الإعرابية

مع ما رأيناه فيما سبق من ذكر الأوجه الإعرابية المحتملة من غير ترجيح، وجدناه لا يغفل الترجيح في كثيرٍ من المواضع من شرحه، وذلك حينما يرى أنّ المقام يستدعي الترجيح والاختيار، ولقد لمسنا ذلك الترجيح واضحًا في عباراتٍ صريحةٍ كـ (الأصح، والأظهر، والجيد) وغيرها⁽¹⁸⁾، من ذلك ترجيحه النصب على الرفع في لفظة) نسيم (مخالفًا بذلك أكثر الشراح في قول امرئ القيس:

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْنَفْلِ⁽¹⁹⁾

ليعلم أنّ هذا البيت اختلفت فيه أفهام الجهابذة بناء على نصب) نسيم(، ونقل وجوه النصب فيه من جهة العربية، ورفع وقلاً من عرّج على الثاني، بل كلام بعضهم ظاهرٌ في تَعْيِينُ النصب⁽²⁰⁾)) (... ، فتوجيه) المسك (بالرفع عنده على أن يكون فاعلاً و) النسيم (منصوب على المفعولية بفعل مقدر ب) يُعَطَّرُ(، ونقل ثلاثة آراءٍ في نصب) النسيم (عن الشراح ((يعطر المسك منهما كتعطير نسيم الصبا التي قد جاءت برائحة القرنفل، أو عطراً يُعَطَّرُ المسكُ كتعطير نسيم الصبا بريح القرنفل، أو ما في المسك منهما يتضوع كتضوع نسيم الصبا بريح القرنفل. وهذان دون الأول، والثلاثة على نصب نسيم كما هو واضح.⁽²¹⁾)) أمّا ابن الأنباري فالوجه عنده أن يكون) نسيم (منصوبًا على المصدرية والتقدير: تنسم تنسم الصبا⁽²²⁾، وزاد ابن النحاس وجهًا آخر في توجيهه عراب" النسيم "أنّه نصب؛ لأنّه وقع موقع صفة لمصدر محذوف، والتقدير: تضوع المسك منهما تضوعًا مثل نسيم الصبا⁽²³⁾، وإلى هذا ذهب التبريزي.⁽²⁴⁾

وأشار الحضرمي(609 هـ (إلى أنّ" نسيم "مصدرٌ يَنْتَصِبُ على وجهين: ⁽²⁵⁾

أحدهما : أن يكون مصدراً محمولاً على معنى الفعل الذي قبله، لأنه إذا تَضَوَّعَ تَنَسَّمَ، مثل : قَعَدَ زَيْدٌ جُلُوساً، ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ النساء: ٢٤ فيكون العامل في " نسيم "تَضَوَّعَ لأنه في معناه. وأما الثاني فهو : أن يكون نعتاً لمصدر محذوف، أي :تَضَوَّعَ رِيحُهَا تَضَوُّعاً مِثْلَ نَسِيمِ الصَّبَا.

يتضح ممَّا سبق أن سبب تعدد الاحتمالات الإعرابية في) نَسِيمِ (مُنْحَصِرٌ في تعدد الرواية للشرح وتوجيههم للمعنى.

وجَوَّزَ في لفظه) يوم (بعد) لا سيما (من قول امرئ القيس وجهين :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيِّمًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ⁽²⁶⁾

الأول الجر بناءً على زيادة" ما"، والآخر الرفع بناءً على أنها موصولة بمعنى الذي وأضمر مبتدأ، تقديره :لا سيما هو يوم، ورجَّح الأول، أعني الجرَّ بالإضافة إلى) سي (من غير بيان علَّة. (27)

وهذان الاحتمالان، اللذان أوردهما الفاكهي، قال بهما الشراح، فأورد ابن الأنباري الوجهين ولم يرجح أحدهما على الآخر⁽²⁸⁾، وذكر ابن النحاس الوجهين أيضاً إلاَّ أنه وصف) الرفع (بالقبيح جداً)) لأنه حذف اسماً منفصلاً من الصلَّة، وليس هذا بمنزلة قولك" :الذي أكلت خبزاً"، لأنَّ الهاء متصلة فحسن حذفها، ألا ترى أنَّك لو قلت" :الذي مررتُ زيدٌ" تريد الذي مررتُ به زيدٌ؛ لم يَجْزُ⁽²⁹⁾)) ، ووافقه بهذا التبريزي في شرحه. (30) وردَّ الفاكهي هذا التعليل بقوله ((:وعلَّله بما لا يُثَبِّت مدَّعاه، ممَّا مَرَّجَعه إلى حذف الصلَّة ونحوها⁽³¹⁾)) ، وخلاصة المسألة أنَّ للنحاة في إعراب الاسم الواقع بعد) لاسيما (ثلاثة أوجه :الَجْرَّ وَالرَّفْعَ مُطْلَقاً، والنَّصْبَ أَيْضاً" على أن تكون ما نكرة غير موصوفة في محل جر بالإضافة ويوماً تمييزاً، أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أعني "إذا كَانَ نَكْرَةً وَقَدْ رُوِيَ بِهِن، كما في قول امرئ القيس المذكور آنفاً، والجرُّ أرجحها وَهُوَ على الإِضَافَةِ وَمَا زَائِدَةٌ بَيْنَهُمَا مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ القصص: ٢٨ ، والرفع على أنه خبر لمضمرٍ محذوف، وما

موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير :ولا مثل الذي هو يوم. (32)

ووافق الشراح في إجازتهم وجهين إعرابين في لفظه) وجه (في قول طرفة ابن العبد:

وَتَبَسُّمٌ عَنْ أَلْمَى كَأَنَّ مُنُورًا تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدِي

وَوَجْهٌ كَأَنَّ الشَّمْسَ حَلَّتْ رِدَاءَهَا عَلَيْهِ نَقَى اللُّونِ، لَمْ يَتَّخِذِ⁽³³⁾

هما الرفع والجرُّ، وهذا ما أشار إليه أبو عمرو الشيباني (ت 206 هـ⁽³⁴⁾)، فذكر الفاكهي أنَّ الرفع فيه أربعة أوجه إكتفى الفاكهي بذكر وجه واحد وهو الرفع على الابتداء تقديره) وله وجه (غير أنه أهمل الأوجه الإعرابية الثلاثة الأخرى لما رأى فيها من تعسف وتكلف في التقدير. (35)

والذي ذكر الأوجه الإعرابية الثلاثة الأخرى هو ابن الأنباري وهو ارتفاعه بما عاد من يتخدد، أي: وجه لم يتخدد كأنَّ الشمس حلت رداءها عليه صلة الوجه، ونقى اللون نعت له. والثاني: أن يرتفع الوجهان في اللون، ويرتفع نقي اللون بالوجه. والثالث: أن يرتفع الوجه بما عاد من الهاء المتصلة بكأن. وفي هذا الوجه قبْح، لأنَّ الاسم النكرة لا ترتفع بما عاد عليه من صلته. (36) أمَّا الجرُّ فقد نقل استبعاد بعض الشراح له، وأجازه الفاكهي من غير بيان الوجه الإعرابي الذي يحتمله (37)، ومن جرَّ ذكر له وجهين، أحدهما: العطف على ألمى، فالتقدير وتبسم عن ألمى، وعن وجه. وثانيهما: على معنى تقدير فعل يلائمه ويناسبه على حد) :وَرَجَّحَ الحَوَاجِبَ والعَيُونَا (38) ، والتقدير :وتبدي عن وجه. (39)

أمَّا التبريزي فلم يرجح أحد الوجهين؛ لأنَّ كليهما عنده. (40) ويتضح ممَّا سبق أنَّ الفاكهي نقل هذه الأوجه الإعرابية عن الشراح، رجَّح الرفع وذكر تخريجه الإعرابي، وقد أحال إلى ما ذكره الشراح طلبًا للاختصار كما قدَّمنا؛ لأنَّه لا يريد تكرار ما قيل قبله، والدليل على ما قرَّرناه أنَّه اكتفى بإيراد تخريج واحد في رفع) وجه(، وأهمل ما سواه إذ يقول)) :ومن رفعه كان لرفعه أربعة أوجه، أحدها" وله وجه"، وفي الثلاثة منها على تعسف ظاهر؛ فلذا طوبيتها (41)).

ومنه أيضًا تجويزه الرفع والنصب في "خلفها وأمامها" من قول لبيد:

فَعَدَتْ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامُهَا (42)

فرجَّح فيها الرفع على وجهين: الأول الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف تقديره هو خلفها وأمامها، والآخر على البدلية من مولى، واستبعد النصب على البدلية من كلا الفرجين. (43) لعلَّه عروضية وهي مخالفة الروي لأنَّ فيه تجوُّزاً أو مخالفةً لنهج الألفية؛ فإنَّ الميم في جميع قوافي القصيدة مضمومة، ومقام الناظم في البلاغة ياباه، فالأوجه تعين الرفع؛ لأنَّه في حالة النصب يختلف حرف الروي من الضم إلى الفتح، ممَّا يوقع في الإقواء، ويُعدُّ ذلك من عيوب الشعر (44)، أي أنَّ الفاكهي أشار إلى جواز النصب والرفع في الظرفين) خلف (و) (أمام)، ورجَّح الرفع، وأجد النحاة الأوائل قد تطرقوا إلى مسألة جعل الظروف أسماء فإنَّهم

أجازوا الإخبار عنها، إذ ذكر سيوييه) ت180 هـ (في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ((أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة زيد وعمرو. سمعنا من العرب من يقول: دار ذات اليمين⁽⁴⁵⁾))، واحتج بقول لبيد السابق، أي: أنه رفع خلفها وأمامها لأنه جعلها اسماً وهما حرفا الطريق. وجوز المبرد) ت285 هـ (الإخبار عن كل ظرف متمكن، نحو قولنا: خلفك واسع، فيرفع) خلفك (لأنه لم يكن ظرفاً، وعنه خبر، وكقولنا: يوم الجمعة مبارك، فكل ظرف يستعمل اسماً جاز الإخبار عنه كما تخبر عن سائر الأسماء؛ لأنه ليس بظرف فهو كقولك: زيد حسن، أما الذي لا يقع إلا ظرفاً فلا يجوز الإخبار عنه؛ لأنه لا يرتفع⁽⁴⁶⁾، وأشار ابن الأنباري في شرحه أن) خلفها وأمامها (يرتفعان بالترجمة⁽⁴⁷⁾ عن الفرجين، معناه خلفها وأمامها⁽⁴⁸⁾. وأجاز النحاس تأويل حالة الرفع في) خلف (ومعطوفه فبين أنها بدل مرفوع من) مولى (، ويجوز أن يكون) مولى (مبتداً و) خلفها (خبر، ويجوز أن يكون خلفها ومعطوفه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هما خلفها وأمامها⁽⁴⁹⁾، ووافقه بهذا الزوزني) ت486 هـ (، والتبريزي في شرحيهما⁽⁵⁰⁾، وجوز النحاس أيضاً في" كلا وجهاً آخر ووصفه بالأجود وهو النصب على أن تكون ظرفاً، والمعنى فعدت كلا الفرجين، فعلى هذا تكون" خلفها "بدلاً منصوباً من كلا الفرجين⁽⁵¹⁾، وأشار التبريزي إلى هذا التأويل⁽⁵²⁾، وإلى هذا ذهب ابن هشام إذ إن ظرف المكان كما في قول لبيد) خلفها (متصرف بدليل جواز رفعه كقولنا: جلس أمامك⁽⁵³⁾.

يتضح مما سبق أن الفاكهي تابع النحاة، وابن الأنباري من الشراح في ترجيحه حالة الرفع؛ لأن الميم في جميع قوافي القصيدة مضمومة، ومقام البلاغة يأباه، فضلاً عن أن الظرف" خلف" والمعطوف" أمام" أريد بهما اسم فأخبر عنهما فرغاً. وتعد الأوجه الإعرابية ملمح واضح في فتح المغلقات، فكثيراً ما نجد الفاكهي يذكرها، ويرجح ما يراه ملائماً للمعنى أولاً، وللقاعدة النحوية ثانياً، ونكتفي بما قدمناه لعلها تكون صورة تكشف عن المنهج العام للفاكهي في ترجيح الآراء.⁽⁵⁴⁾

المحور الثالث

ما رده من الأوجه الإعرابية

يمثل الفاكهي الحلقة الأخيرة من سلسلة الشراح، فكان لا بد أن ينقل عنهم أعرابهم وتوجيهاتهم للبيت، إلا أنه لم يكن موقفه ناقلاً لآرائهم عارضاً لما ذكره، وإنما كان يبيد رأيه في كثير من المسائل التي نقلها عنهم بالترجيح كما رأينا، والرد كما سنرى، وقد وجدناه يعلل

لذلك الردّ، وأحياناً يصفه بالضعيف وبالتعسف، كما نلاحظ ذلك في قوله بعدما ساق بيت امرئ القيس :

وَتُضْحِي فَتِيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فَرَاشِهَا نَوْؤُمُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفَضُّلِ (56)

أشار إلى لفظة "نؤوم الضحى" أنه يجوز فيها ثلاثة أوجه إعرابية، وجوّز وجهاً على تعسف، وآخر وصف بالضعيف، ذكر أنّها ((منصوبة بفعل مضمر فيه معنى المدح تقديره "أعني"، ولا يجوز كونه منصوباً على الحال، كما لا يجوز نصب مسرعة على الحال في قولك: جاءني غلام هند مسرعة؛ لأنّ الفعل لم يعمل في الثاني الجر، ومن جوّزه فقد تعسف، ويجوز فيه الرفع خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هي". والجر على البدلية من الهاء في "فراشها" بضعف، ولم تلحقها تاء التانيث؛ لأنّ فعولاً بمعنى فاعل، يستوي فيه المذكر والمؤنث⁽⁵⁷⁾))، فأورد الفاكهي في توجيهه (نؤوم) ثلاثة احتمالات، لكل احتمال تأويلات ذكرها الشراح، فأورد ابن الأنباري وجهين فيها دون ترجيح، أحدهما ارتفاعه بإضمار هي نؤوم الضحى، والآخر النصب على تقدير فعل فيه معنى المدح أي: أذكر نؤوم الضحى. (58) ووافق التبريزي ابن النحاس في توجيهه للأوجه الإعرابية الثلاثة المحتملة في نؤوم، وبيّن في حالة النصب بتقدير (أعني)، وفيه معنى المدح، إلّا أنّه لا يُجيز نصبه على الحال، كما في (جاءني غلام هند مسرعة)، إلا على حيلة بعيدة، التي وصفها الفاكهي بـ (التعسف)، لأنّ الفعل لم يعمل في الثاني شيئاً، والحيلة التي جاز عليها النصب في (جاءني غلام هند) (أنّ في هذا القول معنى يجب أو تحته فنصبه به. (59) وقد فصلّ النحاة هذه المسألة، أعني عدم جواز مجيء الحال من المضاف إليه، إن لم يصح المضاف أن يعمل في الحال، ولا هو جزء من المضاف إليه، ولا مثل جزئه، فأجمعوا على منع (جاء غلام هند ضاحكة⁽⁶⁰⁾)، وأجازه بعضهم⁽⁶¹⁾، واختار أبو حيان (ت745 هـ) ((أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء أكان المضاف جزءه أو كجزئه أولم يكن، لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل. (62))) (ونقل البطليوسي) ت494 هـ (الأوجه الإعرابية الثلاث لـ "نؤوم" في شرحه، من دون ترجيح⁽⁶³⁾)، ولم يصف أحد من الشراح في حدّ ما اطلعت عليه أنّ "نؤوم" مجرورة على البدلية من الضمير الذي في "فراشها" بالضعيف.

يتضح ممّا سبق أنّ الفاكهي تابع النحاس والتبريزي، وبعض النحاة في توجيه النصب وترجيحه بفعل مضمر تقديره) أعني(، ومنع نصبه على الحال ، وجوّز الفاكهي الجر على البدلية من الضمير) الهاء (في فراشها على ضعف هذا البيت.

فالملاحظ عليه أنّ رُدوده على الشراح كانت واضحةً من وصف الأوجه التي أجازها الشراح قبله بـ) التعسف والضعف (ليرد عليهم مُقتفياً القواعد التي وضعها النحاة ليقبس عليها . كما لمسناه في وجه النصب، والجرّ .

ومنه أيضاً استبعاده وجه الجرّ في قول لبيد بن ربيعة:

بل أنت لا تدريين كم من ليلةٍ طَلِقَ لذيذِ لَهْوِها وَندامِها
قَد بَتَّ سامِرها، وَغَايَةَ تاجرٍ وافيتُ إذ رُفِعَتْ وَعَزَّ مُدامِها⁽⁶⁴⁾

ذكر أنّ غايَةً في البيت منصوبة على المفعولية لـ" وافيت"، أو مجرورة عطفاً على ليلة، وفيه بُعدٌ أي: كم من ليلة، ومن غايَةَ، أو الواو في قوله: "وغاية" بمعنى "رُبَّ" كما قاله بعضهم⁽⁶⁵⁾، فأورد الفاكهي في توجيه الاسم "غاية" احتمالين، هما "الجرّ" و"النصب"، ولكل احتمال تأويلات قال بها الشراح، فأورد ابن الأنباري الوجهين، وبين أنّ من خفض أضمر رُبَّ⁽⁶⁶⁾ ، وجوّز النحاس والتبريزي في جرّها وجهًا آخر، وهو أن تكون معطوفةً على ليلة في البيت الذي قبله⁽⁶⁷⁾، ولم يصف أحدٌ من الشراح جرّ "غاية" عطفاً على) ليلة (بالبعد غير الفاكهي، والظاهر أنّ البعد الذي قصده الفاكهي أراد به البعد من جهة المعنى، أي: كم من ليلة، ومن غايَةَ.⁽⁶⁸⁾

إنّ ما ذكرناه من أمثلة يسيرة تكشف لنا شخصية الفاكهي في العرض والتحليل والتوجيه، فقد رأينا تارة يكتفي بنقل الأوجه الإعرابية عن الشراح من غير ترجيح، إذا رأى أنّه لا ضرورة لتكرار ما قالوه، وتارة وجدناه يرجح وجهًا ما إذا رأى ضرورةً في ذلك أو أنّ من سبقه أهمل الترجيح، أمّا إذا كان الوجه الذي اختاره من سبقه مخالفاً للمعنى، وغير موافقٍ للأصول التي ارتضاها النحاة وجدناه يردّها ويُسوّغ ذلك الرّدّ بعبارات واضحة صريحة مرّت بنا في أثناء البحث.⁽⁶⁹⁾

وأخيراً أنّ شخصية الفاكهي يمكن أن نصفها بالعلمية التي أنماز صاحبها بأسلوبٍ سهلٍ خالٍ من التعقيد والتكلف، فهو لا يلجأ إلى التفصيل الذي يبعد القارئ عن المنشود، وإنّما كان يشير إلى الوجه المقبول أو المردود بإشاراتٍ يسيرة.

الخاتمة

بعد ما قدّمناه من عرض مزية من مزايا الفاكهي في شرحه المعلقات، ألا وهي تعدّد الأوجه الإعرابية، أن لنا أن نوجز أهمّ ما توصل إليه البحث من نتائج، وهي:

١. أكد البحث أنّ الفاكهي كان يشرح المفردات اللغوية، والغاية من ذلك الشرح هي تقريب المعنى إلى ذهن القارئ من أجل تطويعه كي يتفق مع الوجهة الإعرابية التي كان يعتقدّها

٢. تبين أنّ كثيراً من مفردات المعلقات كانت تروى بأكثر من رواية: بالرفع تارة، أو بالنصب تارة، أو بالجرّ تارة أخرى، وقد يترتب على ذلك تعدّد الأوجه الإعرابية في البيت الواحد، واختلاف المعنى. وكان تعدّد الروايات السبب الأساسي في تعدّد الأوجه الإعرابية عند الفاكهي وغيره من الشراح.

٣. اتخذ الفاكهي من الآراء النحويّة ثلاثة مواقف، الرأي الأول ذكر الرأي من دون ترجيح، وسببه يرجع إلى أنّ الشراح الذين سبقوه قد فصلوا القول فيه ممّا أغناه عن ذكرها، والثاني ذكر الأوجه الإعرابية مع التقوية لبعضها، أو ردّها بعضها الآخر، وذلك حينما يرى أنّ الشراح قد أخطؤوا في اختيار الوجه، أو بالغوا في تضعيفه، وكان يصف ذلك بعبارة (ك) (التعسف، والضعف، والبعد) (وغيرها). أمّا الثالث فقد كان يردّ ما يراه مخالفاً (ك) (ليتعين عندي)، (وعلى ضعف) وغير ذلك .

٤. تُعدّ ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية من مظاهر الثراء اللغوي الذي انمازت به اللغة العربية. لما فيه من سعة المعنى، واحتمالية قصد معانٍ يريدّها الشاعر .

Abstract***The Variety of I'rāban Facets in the Fatah Al-Muglfat of the Verses of the Seven Mu'allaqat Of Al- Fakahy "D 982 H."***

Keywords: Variety, Facets, Opening
A Research Adopted from A Master Thesis
Master Student

Naseer Abdul-Lateef Abdullah Muhammad
Education State Directorate / Diyala

Supervisor

Asst. Prof. Dr. Hosaen Abraham Mubarak
College of Education for Human Sciences
University of Diyala

Al- Fakahy concerned with studying the verses of the seven Mu'allaqat (The Hanging Poems) because of what they have of creativity, quality, and perfection on the linguistic, syntactic, literary, rhetoric, critic, and historical levels. A study with this enormous quantity of poetic verses hardly is lack of the methodological aspects. One of these aspects his attention to the i'rāban facets of great number of the vocabularies mentioned in the Mu'allaqat. In his treatment of this phenomenon, Al- Fakahy followed an evaluated method. I divided my research into an introduction, and three sections.

In the first section, I talked about the i'rāban facets which he sufficed to present without a preference and I dealt in the second section with the i'rāban facets which were preferred by Al- Fakahy with the preference using vocabularies to refer to the preference. The third section was concerned with what Al-Fakahy denied of the i'rāban facets. I ended my research with stating the most important results I had arrived at. I ask the glorious Allah to make me take benefit from what He taught me, He is the sponsor and able of it.

الإحالات

- (1) المسحج أي المعضض. ينظر: لسان العرب) سحج. 2/296):
- (2) ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري 110:، فيه وفي الجمهرة 247:، برواية "حَدْبُ" بتسكين الدال.
- (3) ذكره ابن الأنباري 1/543:، وابن النحاس 1/385:، والتبريزي. 143:
- (4) ينظر: فتح المغلقات. 3/1297:
- (5) ينظر: شرح الأنباري. 543:

- (6) ينظر :شرح ابن النحاس 1/385 ،، وشرح التبريزي 143 ،، والإحالة رقم "10" من فتح المغلقات 3/1297.
- (7) ينظر :فتح الكبير المتعال. 2/46 :
- (8) ديوانه. 80 :
- (9) فتح المغلقات . 3/1461 : وينظر :شرح ابن النحاس. 2/471 :
- (10) ينظر :شرح الأنباري 308 ،، والإحالة رقم "10" من فتح المغلقات. 3/1461 :
- (11) ينظر شرح ابن النحاس 2/471 ،، والإحالة رقم "9" من فتح المغلقات. 3/1461 :
- (12) ينظر :شرح التبريزي 184 ،، وفتح الكبير المتعال. 2/161 :
- (13) ديوانه. 81 :
- (14) ينظر :فتح المغلقات. 4/2038 :
- (15) ينظر :شرح الأنباري. 407 :
- (16) شرح ابن النحاس 2/656 ،، وتابعه التبريزي . ينظر :شرحه 239 ،، وفتح الكبير المتعال 1/404 ،، والإحالة رقم "2" من فتح المغلقات. 4/2038
- (17) ينظر على سبيل المثال فتح المغلقات 1/401 ،، 433، 506، 2/668، 842، 848، 901 ، 1238، 3/1274، 1327، 4/2038، 2040، 2070، 2100.
- (18) ينظر :فتح المغلقات 1/422 ،، 445، 2/673، 797، 959، 973، 993، 1133، 3/1343 ،، 4/2035.
- (19) ديوانه. 29 :
- (20) فتح المغلقات. 1/404 :
- (21) ينظر :المصدر نفسه. 1/405_405 :
- (22) ينظر :شرح الأنباري 30 ،، الإحالة رقم "4" من فتح المغلقات. 1/404 :
- (23) ينظر :شرح ابن النحاس. 1/107 :
- (24) ينظر :شرح التبريزي 11 ،، والإحالة رقم "4" من فتح المغلقات. 1/404_405
- (25) ينظر :مشكل إعراب الأشعار الستة الجاهلية ديوان امرئ القيس. 58 :
- (26) ديوانه. 26 :
- (27) ينظر :فتح المغلقات. 1/422 :
- (28) ينظر :شرح ابن الأنباري. 33 :
- (29) ينظر :شرح ابن النحاس. 1/110 :
- (30) ينظر :شرح التبريزي 13 ،، والإحالة رقم "3" من فتح المغلقات. 1/422
- (31) فتح المغلقات. 1/422 :

- (32) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب 98 :، وشرح الكافية الشافية 2/725 :، وشرح ابن عقيل : 1/166، ومغني اللبيب 1/149 :، وشرح الأشموني 1/529 :، ومشكل اعراب الأشعار الستة الجاهلية ديوان امرئ القيس. 37 :
- (33) ديوانه 20 : ، وفي شرح الزوزني برواية" ألقت رداءها".
- (34) ينظر :شرح أبي عمرو الشيباني. 43 :
- (35) ينظر فتح المغلقات. 2/797 :
- (36) ينظر :شرح الأنباري 148 :، والإحالة رقم "4" من فتح المغلقات. 2/797.
- (37) ينظر :فتح المغلقات 2/797 :، والذي استبعد الجرُّ ابن النحاس .ينظر :شرحه ص 1/191، وينظر :الإحالة رقم "1" من فتح المغلقات. 2/797.
- (38) عجز البيت للراعي النميري .ينظر :ديوانه 269 :، والبيت فيه "وهزّة نسوة من حيِّ صدقٍ".
- (39) فتح المغلقات 2/798 : ، ، 797.
- (40) ينظر :شرح التبريزي. 61 :
- (41) فتح المغلقات. 2/797 :
- (42) ديوانه 112 : ، فيه وفي الشروح الخمسة ما عدا شرح النحاس والجمهرة برواية" فغدت".
- (43) ينظر :فتح المغلقات. 3/1343 :
- (44) ينظر :الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي 160 :، والإحالة رقم "1" من فتح المغلقات : 3/1344.
- (45) الكتاب. 1/407 :
- (46) ينظر :المقتضب 3/102_103 :، ، 4/341
- (47) الترجمة يعني البديل وهو مصطلح كوفي .ينظر :المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. 163 :
- (48) ينظر :شرح الأنباري. 566 :
- (49) ينظر :شرح ابن النحاس. 409/1 :
- (50) ينظر :شرح الزوزني 190 : ، وشرح التبريزي. 156 :
- (51) ينظر :شرح ابن النحاس. 1/409 :
- (52) ينظر :شرح التبريزي 156 :، وفتح الكبير المتعال. 2/71 :
- (53) ينظر :شرح شذور الذهب لابن هشام. 209 :
- (54) لمزيد من الاطلاع ينظر :فتح المغلقات 1/422 :، ، 445، 2/673، 797، 959، 973، 993 ، 4/2035.، 3/1343، 1133
- (55) ينظر :فتح المغلقات 1/422 :، ، 445، 2/673، 797، 959، 973، 993، 3/1343، 1133، 4/2035.

- (56) ديوانه 44 : ، فيه وفي بقية شرح الزوزني برواية" وتضحى "وفي بقية الشروح" ويضحى . "
- (57)فتح المغلقات.1/550 :
- (58)ينظر :شرح الأنباري.66 :
- (59)ينظر :شرح ابن النحاس1/148 :، وشرح التبريزي32 :، والاحالة رقم "4" من فتح المغلقات : 1/550.
- (60)ينظر :شرح التسهيل .2/ 342 :، وتوضيح المقاصد2/708 :،707، وشرح ابن عقيل2/268 :، وشرح الأشموني2/21 :، وشرح التصريح على التوضيح1/592 :، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : 2/267.
- (61)ينظر :أمالى ابن الشجري1/ 153 :،152، وشرح ابن عقيل2/268 :، وشرح التصريح على التوضيح1/592 :،593.
- (62)ارتشاف الضرب2/348 : ، وينظر :وشرح التصريح على التوضيح1/592 :،593.
- (63)ينظر :شرح الأشعار الستة الجاهلية للبطلوسى.1/91 :
- (64)ديوانه.113 :
- (65)ينظر :فتح المغلقات.3/ 1359 :
- (66)ينظر :شرح الأنباري.575 :
- (67)ينظر :شرح ابن النحاس1/419 :، وشرح التبريزي161 :، والاحالة رقم "10" من فتح المغلقات : 3/1359.
- (68)ينظر :الاحالة رقم "9" من فتح المغلقات.3/1359 :
- (69)لمزيد من الاطلاع ينظر :فتح المغلقات1/422 :،445، 2/673، 797، 959، 973، 993 ، 4/2035.، 3/1343،1133

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي) ت 745 هـ، تحقيق /رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ 1998 م - م.
- أمالي ابن الشَّجَرِيَّ لهبة الله بن علي بن محمد الحسنى العلوى) ت542 هـ، تحقيق / د .محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى1413 هـ _ 1992م.
- التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى) ت905 هـ، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، الطبعة الأولى1421 هـ 2000 م - م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن قاسم المرادي) ت749هـ، تحقيق /عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1428هـ- 2008 م.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي) ت170 هـ، تحقيق / علي محمد البجاوي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو محمد بن علي الصبان) ت1206هـ، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1417 هـ-1997 م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق/عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة الثانية، 1425هـ- 2004 م.
- ديوان الحارث بن حلزة اليشكري، تحقيق /د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1411 هـ- 1991 م.
- ديوان الراعي النميري، تحقيق /رايتهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، 1980 م، د. ط.
- ديوان زهير بن أبي سلمى شرحه وقدم له الأستاذ حسين علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ- 1988 م.
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق /مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة 1423 هـ- 2002 م.
- ديوان عمرو بن كلثوم، تحقيق /د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1411 هـ- 1991 م.
- ديوان عنتر، بمطبعة الآداب لصاحبها خليل الخوري، بيروت، الطبعة الرابعة 1893 م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق /حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1425 هـ- 2004 م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل) ت769هـ، تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، 1980 م.

- شرح الأشعار الستة الجاهلية: أبو بكر البطليوسي، تحقيق / ناصيف سليمان عواد، وزارة الثقافة والفنون الجمهورية العراقية 1979، د. ط. ().
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419 هـ 1998 م.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين ابن مالك، تحقيق / د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الأولى (1410 هـ) 1990 م.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام الانصاري (ت 761 هـ)، تحقيق / عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، د. ط. د. ت.
- شرح القوائد التسع المشهورات، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت 338 هـ)، تحقيق / د. أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973.
- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، ابو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ)، تحقيق / د. عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، د. ت.
- شرح القوائد العشر، يحيى بن علي بن محمد التبريزي (ت 502 هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، 1352 هـ.
- شرح الكافية الشافية، جمال الدين ابن مالك (ت 672 هـ)، تحقيق / عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1402 هـ 1982 م.
- شرح المعلقات السبع، الحسين بن أحمد الزُّوزني (ت 486 هـ)، دار احياء التراث العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1423 هـ 2002 م.
- فتح الكبير المتعال في إعراب المعلقات العشر الطوال للشيخ محمد علي طه الدرّة، مكتبة السوادي للتوزيع، جدّة، الطبعة الثانية، د. ت.
- فتح المغلقات لأبيات السبع المعلقات، العلامة زين الدين عبد القادر الفاكهي (ت 982 هـ)، تحقيق / د. جابر بن بشير المحمدي، الجامعة الاسلامية في المدينة المنورة، الطبعة الاولى، 1431 هـ 2010 م.

- الكافي في العروض والقوافي، الخطيب التبريزي، تحقيق /الحساني حسن عبد الله القاضي، مؤسسة عالم المعرفة، بيروت، د.ت.
- كتاب سيوييه، عمرو بن عثمان بن قنبر) ت180هـ، تحقيق /عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2006 م.
- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي) ت711 هـ، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ.
- مشكل إعراب الأشعار السّنة الجاهليّة، ديوان امرئ القيس، محمد بن إبراهيم الحضرمي) ت609 هـ، تحقيق /د. أنور أبو سويلم و د. علي الهروط، دار عمّار، الطبعة الأولى 1412 هـ 1991 _ م.
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات _ جامعة الرياض، الطبعة الأولى 1981 م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري) ت761 هـ، تحقيق / الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية،) د.ت. (
- المفصل في صنعة الإعراب .أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري) ت538هـ، تحقيق /د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت الطبعة الأولى. 1993
- المقتضب، المبرّد) ت285 هـ ، تحقيق /محمد عبد الخالق عظمية، عالم الكتب، بيروت، 1431 هـ 2010 _ م.